# البدائلُ الحديثة لنظريّة العامل
# قراءةٌ ونقدٌ

**د. سميّة رمضان خبيزة**
**كليّة التربية بالزاوية – جامعة الزاوية**

**مقدمة:**

لاقت نظريّة العامل بحثاً عميقاً أثرى المكتبة العربيّة قديماً، وجدلاً متصاعداً تستقبل مكتبتنا الحديثة نتاجه يوماً بعد يوم، وقد شهد البحثُ النّحويُّ المتعلِّقُ بهذه المسألة ثورةً أقامها ابنُ مضاء القرطبيّ (ت592هـ) على نحاة المشرق ولم يقعدها؛ ذلك أنّ أفكاره ظلّت تراود كثيراً من المهتمّين بقضايا اللّغة، فأخذ بعضهم في نقدها بسبب تعقيدها الدّرسَ النحويّ، وتبنّى بعضهم وجهاتِ نظرٍ مخالِفة لما أدلى به متقدِّمو النّحاة فقرن نقده ببديلٍ يقتنع به محاولاً أن يُقنع به غيره، ونحاول في هذه الدراسة استيضاح فكر بعض أعلام اللّغة العرب المحدثين في مجال النظرية موضوع البحثممّن تبنّوا وجهاتِ نظرٍ مخالِفة للعامل النّحويّ مع تقييم تلك الآراء، واستطلاع النقود الموجَّهة

إلى البدائل المقترَحة من قِبَلهممع النّظر في مدى جدوى هذه البدائل تنظيراً وتطبيقاً، وذلك بعد موجَزٍ في مفهوم العامل النّحويّ، ونشأته، وأقسامه، ورأي ابن مضاء القرطبيّ فيه، وإشارة إلى ما جدَّ بعده من جدلٍ حول تأييد العامل ورفضه، والدّراسة تخصُّ محاولات أربعة علماء عرب مُحْدَثين بالنّظر، وذلك بعرض أفكارهم وتقييم بدائلهم واستقراء ما سُجِّلَ في نقدها، وهم الأساتذة: إبراهيم مصطفى، ومحمّد الكسّار، وتمام حسّان، وخليل عمايرة، كلٌّ ذلك إنصافاً لنحاتنا الأوائل وجهودهم، وبحثاً في مدى إمكانيّة إخضاع لغة العرب لنظريّات النّحو غير العربيّة وفقاً لما ارتآه بعض هؤلاء العلماء.

**العامل النّحويّ مفهومه ونشأته وأقسامه:**

كانت دراسة النّحو في بداية نشأته تقوم على الملاحظة والاستقراء حيث درس الأوائل علامات الإعراب، ولاحظوا مواضع الثبوت والحذف والتغيّر واللزوم، ثمّ انتقلوا إلى مرحلة التقعيد والتماس الأسباب والعلل، والربط بين الأشباه والنظائر بقوانينَ عامّةٍ وعللٍ جامعةٍ وأحكامٍ مطّردةٍ، فكان التفسير الدّلاليّ الذي يقوم على نظريّة العامل أهم تفسير لظاهرة الإعراب[1].

ويذكر الدكتور شوقي ضيف أنّ الخليل بن أحمد (ت175هـ) هو الذي ثبّت أصول هذه النظريّة ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها تثبت على مرّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامّة ذاهباً إلى أنّه لا بدّ من كلّ رفعٍ لكلمةٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ من عاملٍ يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما في الأفعال المبنيّة[2]، ويؤكّد هذا أنّ حديث تلميذه سيبويه (ت180هـ) عن العامل يدلّ على أنّ فكرة العامل في ذلك الوقت قد بلغت شأواً كبيراً[3]، إذْ اهتمّ بنظريّة العامل وسجَّلَ ملامحها التي سادت النّحو العربيّ على اختلاف تجمّعاته وتعدّدها باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرّف الإعرابيّ[4]، يقول الدّكتور شوقي ضيف: "يقوم النحو عند سيبويه وأستاذه

الخليل على نظريّة أساسيّة، هي نظريّة العوامل، فالعامل هو الذي يُحدث الإعراب وعلاماته من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم"[5].

ثمّ جاء النّحاة بعد سيبويه واتّبعوا خطاه، وتطوّرت فكرة العامل بتطوّر أساليبهم في صوغ قواعد النّحو، وما ذلك إلا لاعتقادهم أنّ العوامل هي تفسيرٌ للعلاقات النّحويّة بين الألفاظ داخل التركيب، وعلى أساس هذه النّظريّة بُنِيَتْ أصول النّحو وفكرة الإعراب التقديريّ والإعراب المحلّيّ.

وقد أُلِّفت في هذه النظريّة مؤلَّفات كثيرة عنيت بتعريف العامل، وتقسيمه، واتّجه العلماء في تعريفهم العامل إلى اتّجاهين:

الأوّل: تعريفه بذكر ما يُحدثه من أثرٍ على المعمول دون الإشارة إلى المعنى، كقول الجرجانيّ (ت 816هـ): "هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب"[6]، وكقول الشيخ خالد الأزهريّ (ت905هـ): "والعامل في اصطلاح النّحويّين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً"[7]، فهذا التعريف باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.

الثاني: تعريفه بذكر ما يُحدثه من أثرٍ لأجل المعنى، كقول ابن الحاجب (ت646هـ): " ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب"[8] أي " ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة"[9]، وهذا التعريف باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى.

وقسّم النّحاة العوامل إلى أفعال وأسماء وحروف، وجعلوا الأصل في العمل للأفعال، ويعمل من الأسماء ما أشبه الفعل، أمّا الحروف فهي عوامل ضعيفة قد تعمل، وقد لا تعمل، ومنهم من قسّمها إلى عوامل لفظيّة وأخرى معنويّة وأوصلوها إلى مائة عامل[10].

وقد أخذت نظريّة العامل في الانحراف عن مسارها السويّ بمزج النّحاة قواعدهم بالعناصر الفلسفيّة، واتّخاذهم هذه النظريّة أساساً للجدل وإقامة الحجّة وتفضيل رأيٍ على آخر، يقول الدكتور أحمد ياقوت: "فهذه إذن نظرية العامل كانت صافيةً خالصةً فأفسدها النّحاة بما أضافوا عليها من مسحةٍ فلسفيّةٍ منطقيّةٍ، وبما زادوا عليها من تأويلات وتخريجات، الأمر الذي جعل بعض النحاة يهاجمونها في القديم والحديث على السواء"[11]، وقد دفع ذلك ابن مضاء القرطبيّ (ت592هـ) إلى مهاجمة النّحاة ، فراح ينقض نظريّة العامل، ونادى بإلغائها، وإلغاء التقديرات والتأويلات، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العمليّة[12]، متأثّراً في منهجه النقديّ بأسس المنهج الظاهريّ في الاجتهاد من الالتزام بالنصّ، والاحتكام إلى الدّلالة اللّغويّة الواضحة، ووضع ضوابط للتأويل، ورفض التعليل، وسدّ باب الاجتهاد، وتبديد أوهام التقليد[13]، وقد رفض تسمية العامل النّحويّ عاملاً؛ لأنّ الكلمة ليست من جنس ما يصدر عنه الفعل على سبيل الإرادة، يقول مازجاً بين المفهومين الفلسفيّ والنّحويّ للعامل: "الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطّبع كما تحرق النّارُ ويُبرِّد الماءُ، ولا فاعل إلّا الله عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنّار وسائر ما يفعل ... وأمّا العوامل النّحويّة فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[14] .

**نقد النحو بعد ابن مضاء القرطبيّ:**

لم تُحدث ثورة ابن مضاء أثراً في زمن مؤلِّفِها، ولا في لاحقيه، ولكنّ أثرها ظهر في أوائل القرن العشرين حيث أشار إلى كتاب (الردّ على النحاة) الدّكتور طه حسين في إحدى جلسات مجمع اللغة العربيّة مستحسِناً ما فيه، معلناً أنّه لو أُتيح للمغرب أن يستمرّ في نقده مناهجنا الشرقيّة لأدّى ذلك إلى تغييرٍ جوهريٍّ في نمط الحياة عند العرب[15].

وقد جاء أثر ابن مضاء في صورة محاولاتٍ متكرّرةٍ ترمي إلى تيسير النحو أو إصلاحه أو تجديده، ومن أبرز هذه المحاولات محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو الذي نشره سنة 1937 م، وسنتناولها فيما بعد.

ثمّ أدلى إبراهيم الخولي بدلوه الذي اختمرت فيه عصارة ثقافته الشرقيّة والغربيّة، فنشر آراءه النّحويّة في بحثين الأوّل (هذا النّحو) عام 1943م، والثاني (الاجتهاد في النحو) عام 1951م[16].

ووجّه مهدي المخزومي في مقالٍ بعنوان (دعوة جادّة في إصلاح العربيّة) نشره في مجلة (المعلم الجديد) عام 1954م نداءً دعا فيه إلى إصلاحٍ جذريّ في النّحو الذي عزا تعقيده إلى تأثير الفلسفة والمنطق، ودعا إلى الأخذ بالنّحو الكوفيّ، وله أيضاً بحثان مهمّان وهما (في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيهٌ) و (في النّحو العربيّ درسٌ وتطبيقٌ) تابع فيهما دعوته إلى اتّباع نهج المدرسة الكوفيّة[17].

وألّف الدكتور أحمد عبد الستار الجواري كتابه (نحو التيسير)، ونشره ببغداد[18]، عالج فيه مع تيسير النحو معنى النحو، والنحو والإعراب، والموقف من نظريّة العامل، ومذهب ابن مضاء القرطبيّ[19].

أمّا الدّكتور شوقي ضيف، فقد بدأت دعوته إلى تجديد النّحو وإعادة تصنيفه وتبويبه بشكلٍ جديدٍ عنده مع تحقيقه كتاب (الردّ على النحاة) عام 1947م، وهذه هي الشرارة التي أشعلت في ذهن شوقي فكرة تسهيل النّحو، فكان المنطلق الفكريّ لشوقي هو التأثر برؤية ابن مضاء الرافضة للنّحو العربيّ بصورته المشرقيّة، واستمرّت فكرة التجديد عنده قائمةً متطوِّرةً حتى استوت على سوقها عام 1982م، حيث بلورها وأخرجها في كتابه (تجديد النّحو)، وقد أقام شوقي تصنيفاً للنحو على ثلاثة أسس[20] تضاف إلى ما نادى به ابن مضاء، وهذه الأسس هي[21]:

- تنسيق النحو تنسيقاً يؤدّي إلى الاستغناء عن بعض أبوابه بردِّها إلى أبوابٍ أخرى على أساس مبدأ التجانس بينها.
- إلغاء الإعراب التقديريّ والإعراب المحلّيّ في الجمل، والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنيّة.
- إهمال الإعراب ما لم يفد شيئاً في تصحيح الكلام وسلامة النّطق.

ويرى كثيرون أنّه لم يكن موفّقاً فيما قدّم واقترح، حيث تناولت أقلام النقّاد أفكاره[22] بما يضيق المقام عن عرضه هنا.

وفي عام 1951 ظهر كتاب (من أسرار اللّغة) لإبراهيم أنيس الذي عالج في أحد فصوله مسألة الإعراب وعلاماته أو قصّته –على حسب تعبيره –وانتهى إلى ما انتهى إليه قطرب (ت206هـ)[23] من أنّ حركات الإعراب إنّما جيء بها للإسراع في درج الكلام، وأنّها ليست أثراً لعاملٍ، ولا تدلّ على معنى الرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم أو الفاعليّة أو المفعوليّة أو غير ذلك، وذهب إلى أنّ الإعراب برمّته قصّةٌ اختلقها النّحاة، وأنّه يمكن ردّ الحركات الإعرابيّة إلى الانسجام الصوتيّ لا إلى الموقع الإعرابيّ[24].

تلك في إيجاز لمحةٌ سريعةٌ على بعض المؤلّفات التي تناولت النّحو بالنّقد في محاولةٍ لتيسيره أو إصلاحه، ولا يستلزم في هذه المحاولات التي ذُكرت أن تكون قد تعرّضت إلى نظريّة العامل بالدّعوة إلى إلغائها، فلكلّ محاولةٍ أسسٌ للإصلاح قد لا تحتوي على مبدأ الإلغاء هذا، وقد تطلّب البحث هذا العرض الموجز لها محاولةً للرّبط بين فكرة ابن مضاء الداعية إلى إلغاء العامل وما سيتمّ عرضه في المبحث التالي من بدائل النظريّة.

**محاولات إيجاد البدائل عن فكرة العامل:**

**أوّلاً– إبراهيم مصطفى ونظريّة المعاني الإعرابيّة[25]:**

ألّف الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه إحياء النّحو الذي نشره سنة 1937م، ورأى فيه أنّ النّحاةَ بالتزامهم نظريّة العامل أضاعوا العناية بمعاني الكلام، فقد كانوا يهتمّون بأواخر الكلمات حتى صار همّهم منصبّاً على الحركات فضيّق ذلك حال البحث النّحويّ[26]،وانتقد عنايتهم المفرطة بالعامل قائلاً: "أكبّ النّحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئاً، ولا يرون من خصائص العربيّة ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألفوا فيه الأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته حتى تركوا نحو العربيّة أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفةً وجدلاً فما بلغوا من كشف سرّ الإعراب وبيان حقيقته؟ ... أساس كلّ بحثهم فيه أنّ الإعراب أثر يجلبه العامل ... أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر لعامل؟! فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتتبّع هذه العوامل، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك هو النحو"[27]، ونادى صراحةً بهدم هذه النظريّة لتأثر النّحاة فيها بالفلسفة الكلاميّة التي كانت شائعةً بينهم والتي تعتقد أنّ كلّ عرضٍ حادثٍ لا بدّ له من مُحْدِث، وكلّ أثر لا بدّ له من مؤثِّر[28]، يقول: "لن تجد هذه النظريّة من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، وتخليص النحو من هذه النظريّة هو عندي خيرٌ كثيرٌ، وغايةٌ تُقْصَد، ومطلبٌ يُسعى إليه، ورشادٌ يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً ..."[29]، فهو يدعو إلى التحلل من فلسفة العامل التي رانت على النحو العربيّ طويلاً فأفسدت الذوق وأذهبت المعنى ممّا اصطنعه النحاة من ضروب العوامل والتعليلات والتقديرات المستهجنة ضارباً أمثلة لها[30].

ليست حركات الإعراب عند إبراهيم مصطفى أثراً دالّاً على عاملٍ لفظيٍّ أو معنويّ ظاهر أو مقدَّر، وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها كلّ الحرص وهي لا تعمل في

تصوير المعنى شيئاً، والأحرى أن يشير اختلاف هذه الحركات باختلاف موضع الكلمة في الجملة إلى معنًى في تأليف الجملة وربط الكلم[31].

وتتلخّص محاولة إبراهيم مصطفى في إيجاد بديلٍ لنظريّة العامل في الآتي[32]:

1- جعل الضمّة علماً للإسناد ودليلاً على أنّ الكلمةَ المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ويُتحدَّثَ عنها.

2- جعل الكسرةَ علماً للإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغيرها.

3- ليست الفتحة علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

4- للإعراب الضمّة والكسرة فقط، وليستا بقيّةً من مقطعٍ ولا أثراً لعاملٍ من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنىً في تأليف الجملة ونظم الكلام.

وقد سار إبراهيم مصطفى يتتبّع المعاني التي أتى بها في أبواب النّحو الخاصّة بالأسماء مرجئاً دراسة ما يتّصل بالفعل إلى وقتٍ لاحق لكنّه لم ينجزها[33]، وواصل تلميذه مهدي المخزومي دراسة الفعل وفق أصول (إحياء النحو)[34] ، حيث حاول تفسير حركات الإعراب في الوحدات اللّغويّة التي صنّفها ضمن باب الفعل على أساس أنّها دوال على معانٍ لا أثراً من آثار العوامل، ورمى من أعماله إلى سلب العامل النّحويّ قدرته على العمل وتخليص الدّرس النّحويّ منه، ويُلْمَحُ فيما قدّمه المخزومي امتدادٌ بيّنٌ لأستاذه إبراهيم مصطفى، ووفاء مجسِّد له ولفكرته التي نادى بها وذلك بإعادة تدوين المادّة النّحويّة وفق المنهج الذي أشار إليه أستاذه وفصَّله هو وتبنّاه، وبه وضع البديل لنظريّة العامل، فأضاف الحلقة المفقودة في عمل أستاذه[35].

ويبدو عند مطالعة آراء إبراهيم مصطفى تأثّره بفكر ابن مضاء غير أنَّ ما ذكره عبد المتعال الصعيدي (1947م) يُبعد ذلك، فقد صرّح بعدم تأثره به، وأنّ دعوته إلى إلغاء العامل هو

من قبيل توارد الخواطر بينه وبين ابن مضاء؛ ذلك أنّ إبراهيم مصطفى كان ألّف كتابه قبل تحقيق (الردّ على النحاة)[36].

وقد وافق الدّكتور عبدُ المجيد عابدين إبراهيمَ مصطفى في موقفه من نظرية العامل والتقديرات الجائرة[37]، واقتنع بفكرته أيضاً عبد السّتار الجواري الذي أكّد على أهميّة دراسة النّحو من خلال المعاني بدلاً من فلسفة العامل[38]، يقول: "والواقع أنّ معنى العمل في النّحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام؛ ذلك أنّه في الحقيقة ليس إلّا العلاقة المعنويّة التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلَّف وتُركَّب أجزاؤه بعضها مع بعض، فيكون لهذا المعنى أثره في كلّ جزء، بحيث يدلّ على مكانه من المعنى وموقفه من التركيب ..."[39].

وممّن اعترض على آرائه وناقضها محمّد عرفة الذي ألف كتابه (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) للردّ عليه، وممّا قرّره بخصوص العوامل النّحويّة أنّها ليست عوامل الرّفع والنّصب والجرّ، فليست هي التي قامت بذلك، وإنّما هي التي أوجبت هذا الفعل، وهذا الإيجاب أثرٌ لها لا يتخلّف عنها، وهو أثر بالمواضعة والاصطلاح، وقد جرت نسبة العمل إليها من باب التوسّع فأطلق النّحاة الرّفع وأرادوا وجوب الرّفع، فهذه العوامل هي التي أثَّرتْ وجوب الرّفع، والمتكلّم هو الذي رفع ونصب وجرّ، وإنّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ[40].

وسجَّل عزّ الدين مجدوب نتائجَ فرعيّةً ترتّبت على مقترح إبراهيم مصطفى استوجبت إعادة النّظر في بعض الوظائف النّحويّة التي ميّز بينها القدماء[41]، منها على سبيل المثال إعادة النّظر في التّوابع حيث أنكر مفهوم الإتباع كما حدَّه النّحاة على أساس العمل الإعرابيّ، وأعاد تأويله على أساس المعنى، وبدأ بإخراج باب العطف من التّوابع، واعتبر هذا الباب نتيجةً من نتائج فلسفتهم في العامل وإصرارهم أنّ الفعلَ لا يعمل إلا رفعاً واحداً.

وتساءل خليل أحمد عمايرة عن الجديد في محاولة إبراهيم مصطفى، فما ذكره من كون العمل للمتكلّم رأيٌ قديمٌ لابن جنّي، وما اقترحه بشأن جمع عددٍ من الأبواب النّحويّة المشتركة في حركةٍ إعرابيّةٍ واحدةٍ كالمبتدأ والفاعل ونائبه في بابٍ واحدٍ هو باب المسند إليه أمرٌ تنبَّه له البلاغيّون في علم المعاني، لكنَّ جمعها في علم النحو لا يصحّ؛ لأنَّ علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، أمّا النّحو فيبحثُ عن المعاني الأصليّة للتراكيب، وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني؛ لأنَّ المراد منه الكشف عنها لمعرفة أمرها كلّ المعرفة، فلابدّ أن يعرب المبتدأ على أنّه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملته الاسميّة، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعليّة، واستنكر ما صدر عن الدكتور طه حسين من إشادةٍ بتوفيق صاحب هذا الكتاب وكيف أنّ آراءه ستُحيي النّحو والأدب العربيّ[42].

ورأى الدكتور عبد الهادي الفضلي أنّه بالرّغم من أنّ إبراهيم مصطفى استطاع درس نظريّة العامل دراسة متأنية مستوعبة مكّنته من تسجيل نتائج مقبولة في فهمها ونقدها إلى حدٍّ بعيد غير أنّ موقفه لا يتعدّى حدود المحاولة، وأنّ محاولته لا تخلو من مآخذ عليها، فالنّحاة مُدْرِكون أنّ العامل الحقيقيّ هو المتكلّم، وهم يرون أنّ العامل النّحويّ عامل اعتباريّ.

وردّ الفضلي قول مصطفى إنّ النّحويين لم يروا في علامات الإعراب إشارةً إلى معنى، أي أنّهم لم يروا للإعراب معاني حتّى يكون لعلاماته دلالة عليها، فالنّحاة قالوا: الضمّة علامة الرفع ويعنون بالرفع الحالة الإعرابيّة الدالة على الموقع الإعرابيّ أو النّحويّ الذي يحدّد للكلمة وظيفتها النحويّة في الجملة كالفاعليّة والابتداء والخبريّة، وهكذا الأمر في بقيّة العلامات، ورأى الفضليّ أنّ اعتبار مصطفى الضمّة علماً للإسناد لا يطّرد في جميع المرفوعات، من ذلك الفاعل المسند إليه الفعل مجازاً مثل (جرى الميزابُ) فإنّ الميزاب ليس فاعلاً حقيقةً، واعتباره مسنداً إليه ولو من باب

الحكم اللّغويّ أو المجاز لا يلتقي وما ذهب إليه من لزوم مراعاة المعنى نحويّاً وعدم الاقتصار على ملاحظة اللفظ فقط[43].

ويذكر الدكتور حماسة عبد اللطيف أنّ مصطفى رفض العامل النّحويّ وتشدّد في ذلك، وأنَّ في رفض العامل رفض ما يترتّب على القول به، وأنّه أقام دراسته فيما بعد على أساس فرض افترضه وحاول طرده بكلّ ما أُتيح له من سبيل، والواقع أنّ دراسة النّحو لا تبدأ من دلالة العلامات الإعرابيّة، وهذا في نظره هو خطأ النحاة القدماء وخطأ إبراهيم مصطفى، إنَّما الصحيح أن تبدأ دراسة النّحو من دراسة نظام الجملة واستكشاف العلاقات بين أجزائها والقرائن التي تعمل على تماسكها وجلاء المراد منها[44].

ونفى الدّكتور محمّد محمّد يونس عليّ أن يكون الاقتصار على أوجه الإعراب أو علاماته كافياً في تحديد المعنى النّحويّ، ووصف اتّهام إبراهيم مصطفى النّحاة بعدم معرفتهم القرائن الأخرى غير الإعراب بالباطل، فالحقيقة أنّهم فطنوا إليها وعرفوها لكنّهم لم يخصّصوا بحوثاً مستقلّة لاستقراء كلّ القرائن التي يبدو أثرها في تحديد الأبواب النحويّة[45].

وعاب الدكتور عبد الله الكيش على إبراهيم مصطفى طريقة فهمه نظريّة العامل النّحويّ بحسب ما أبداه في فكرته البديلة، يقول: "وفي الحقّ أنّ نظريّة العامل النّحويّ لو كانت عند نحاة السّلف كما ظنّها إبراهيم مصطفى لكانت هذراً يجب حماية العلم منه، وحمقاً يجب أن يُطَهَّر العقل من التفكير بمثله"[46].

أمّا الدّكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرّحمن فقد قرّر "أنّ محاولة إبراهيم مصطفى إلغاء العامل وربط الرّفع بالإسناد والجرّ بالإضافة والنّصب بالخفّة لم تقدّم تفسيراً منطقيّاً لكثيرٍ من الظواهر النّحويّة، ولم ترق للحلول محلّ نظريّة العامل لما فيها من ثغرات لم يستطع صاحبها أن يسدها بأدلّة مقنعة"[47].

وبالرّغم من أنّ مِنَ النّقود السابقة ما يثبت أنَّ المحاولة التي قدّمها إبراهيم مصطفى محاولة جادّة جريئة قدّمت آراءً صريحةً لتيسير النّحو فإنّها لا تخلو من مغالاة وحطٍّ من شأن النّحاة القدماء وبعد عن الصّواب، كما أنّها عجزت عن أن تقدّم تفسيراً مقنعاً لاختلاف علامات الإعراب، فالقول بأنّ الحركات الإعرابيّة ذات معانٍ محددة فهمٌ مبهمٌ قاصرٌ لطبيعة هذه الحركات؛ لأنّ العلامة الإعرابيّة ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقّف عليها فهم الإعراب، فضلاً عن افتقار هذه المحاولة للاطّراد والشمول.

**ثانياً–محمّد الكسّار ونظريّة الفعّاليّة:**

عرض محمّد الكسار نظريّته في كتابه (المفتاح لتعريب النّحو)، وذلك أنّه رأى أنّ النّحو القائم غير عربيّ ولا ينسجم مع طبيعة الذّهن العربيّ الذي لم يعرف الفلسفة والتّعمّق في طرح الأفكار وصياغة التراكيب[48]، ولأجل تعريبه وتنقيته وضع نظريّة الفعّاليّة دون أن يشير إلى ماهيّة الفعّاليّة التي يقصدها من وراء التسمية التي وسم بها نظريّته، والتّعريب الذي يقصده هو تخليص النّحو ممّا علق به من آثار الفلسفة اليونانية والفارسية تلك الآثار المتمثّلة في التّوسع في القياس والتّعليل وتعدد الأبواب للظاهرة اللّغوية الواحدة[49].

يستبعد الكسّار ربط الحركات الإعرابيّة بالعوامل النّحويّة؛ فهذا تعليلٌ غيرُ عربيّ ومستعارٌ من المنطق اليونانيّ، والتّعليل الذي يمكن أن يكون عربيّاً هو ربط الحركة الإعرابيّة بالفعّاليّة؛ لأنّ هذا الرّبط يلتقي وطبيعةَ الذّهنِ العربيّ ويُسْرَ مقوّماتِ البيئة العربيّة[50]، وليدلّل الأستاذ الكسّار على عروبة ما ذهب إليه قام بتشبيه الجملة العربيّة بالخيمة العربيّة، قال: "إنّ العرب المعربين استخدموا الحركات الثلاث (الضمّة والكسرة والفتحة) لتحديد وظيفة الاسم في الجملة وبيان مدى مشاركته في الحدث الذي تُبنى عليه ... وفي الوقت نفسه جعلوا عناصر هذه الجملة مشابهة لعناصر بيت الشّعر، فخصّوا الضمّة بالعمدة ليكون مرفوعاً كالعماد في الخيمة، والكسرة بالوسيط ليكون مجروراً

كالطُّنُبِ المشدود، والفتحة بالفضلة إشعاراً بضآلة الدّور الذي تؤدّيه في قيام الجملة الصّحيحة شأنها في ذلك شأن الوتد الصّغير"[51]، وانطلاقاً من هذه النّظرة يبني الكسّار نظريّته على أساسين:

**الأوّل:** الجملة تتكوّن من مادّة أساسيّة هي الفعل وما في معناه، واسم مرفوع وهو العماد أو العمدة، وعناصر ثانويّة في شكل حروف وأسماء مجرورة أو منصوبة، والعناصر الثانويّة ليس لها من الأهميّة في قيام الجملة ما للرّكنين الأوّلين[52].

**الثاني:** الرّبط بين حركة العربيّ في حياته الرّعويّة وبين الفعّاليّة في كلامه، وذلك باعتباره الحركات الإعرابيّة رموزاً صوتيّة مختصرة استعان بها الذّهن العربيّ للتعبير عن أطوار الفعاليّة المختلفة في الأفعال وفي درجة المشاركة في أداء هذه الفعاليّة في الأسماء المعربة[53].

ويخلص الكسّار إلى أنّ العرب انتظم حسّهم الفطريّ في حركات الإعراب لهذه الفعاليّة على ثلاث مراتب هي:

1- مرتبة القوّة: وسمّاها (العمدة)، وخصّص لها حركة الضمّ.

2- مرتبة التوسّط: وسمّاها (الوسيط)، وخصّص لها حركة الكسر.

3- مرتبة الرّكود: وسماها (الفضلة)، وخصّص لها حركة الفتح.

ثمّ صنّف أبواب النّحو في ثلاثة أبواب فقط تبعاً للمراتب المذكورة، فالعمدة للمرفوعات كافّةً، والوسيط للمجرورات، والفضلة للمنصوبات[54].

وممّن انتقد الكسّار عبد الفتاح بحيري إبراهيم حيث ناقش أفكاره مناقشةً علميّةً فغدت أطناب الخيمة التي يدّعي أوهى من بيت العنكبوت[55]، وهو يرى أن تيسير النّحو العربيّ لا يكون بالثّورة عليه وبالخروج عن قواعده وقوانينه المسلَّم بصحّتها، وإنّما يكون بتيسير البحث والدّراسة، وهذا لا يمنعنا إنكارَ بعض تعاليم القدامى الناتجة عن زلّة قلمٍ أو نبوة فهمٍ، وما رأوه صواباً ولم تكن له حاجة ماسّة ولا ضرورة ملحّة وتعسَّر على الناشئين فهمه[56].

ورأى الدّكتور عبد الهادي الفضلي أنّ نظريّة الكسّار في ربط الحركات الإعرابيّة لا تخرج عن كونها تعليلاً نحويّاً من ناحية، وعن كونها محاولةً في تطوير النّحو إلى ما هو أيسر من ناحيةٍ أخرى وخصوصاً في مجال النّحو التطبيقيّ، وأنّه بالرّغم من مهاجمته النحاة لتأثرهم بالفلسفة فإنّه يتأثّر بها في أكثر من موضعٍ من كتابه، كما ذهب الفضلي إلى أنَّ الكسار نقد نظريّة العامل لكنّ ما نادى به ليس بالجديد، لأنّه مستقى من القديم، فالعمدة والفضلة من المصطلحات التي استعملها النّحاة، وقد استعملهما بالمدلول نفسه، وأنَّ وضعه مصطلح (وسيط) لما هو بين العمدة والفضلة مستخلَصٌ من واقع تعبيرهم (بين العمدة والفضلة) الذي يعني الوسط أو المتوسّط أو الوسيط، وأنّه سحب تسمية العمدة التي هي للرّفع، والفضلة التي هي للنّصب، والوسيط التي هي للجرّ، للحركات فسمّى الضمّةَ عمدةً، والفتحةَ فضلةً، والكسرةَ وسيطاً، وأنّه اعتبر هذه التّسميات مستعارةً من تصميم الخيمة العربيّة دونما دليلٍ على ذلك، كما أشار الفضلي إلى أن الكسّار في عمله هذا رجع إلى ما قاله النّحاة القدامى وأعطاه شيئاً من الإيضاح والبلورة ثمّ أفرغه في نظريّته التي وسمها بالفعّاليّة[57].

والأستاذ الكسّار في نظريّته التي يستهدف بها تجاوز نظريّة العامل ينقد العامل لكنّه لا يتوصّل إلى إلغائه، والأقرب في ما أدلى به أن يكون محاولة تعليليّة تربط حركات الإعراب ببيئة العرب قد تصلح لتيسير بعض الصعوبات النّحويّة ، لكنّها لا ترقى إلى مستوى البديل النّاجع الذي يتمكّن من أن يحلّ محلّ العامل ويستبعده من مملكة علم النّحو.

**ثالثاً–تمام حسّان ونظريّة تضافر القرائن:**

تشترك في الدّلالة على هذه النّظرية مصطلحات هي: القرائن النّحويّة والقيم الخلافيّة والتّعليق، وكلها بمعنًى واحد[58]، وينطلق تمام حسّان في هذه النظرية من فكرة التّعليق، فيرى أنّ العلامة الإعرابيّة وحدها لا تكفي في تحديد معنى الباب النّحويّ الخاصّ، فلابدّ من ضمائمَ أخرى تشاركها ذلك، وهذه هي القرائن، وهي إمّا معنويّة كالإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة

والمخالفة[59]أو لفظيّة كالعلامة الإعرابيّة والرّتبة والصّيغة والمطابقة والرّبط والتّضامّ والأداة والتّنغيم[60].

ويرى تمام أنّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق، ولا تُعطي العلامة الإعرابيّة أكثر ممّا تستحقّ، فالقرائن جميعها مسؤولةٌ عن أمن اللّبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدّلالة على معنًى ما، وإنّما تتضافر كلّها لتدلّ على المعنى النّحويّ[61]، ويؤكّد حسّان أنّ الكشف عن العلاقات السياقيّة هو الغاية من الإعراب، ففي المثال (ضربَ زيدٌ عَمراً) جاءت (ضَرَبَ) على صيغة (فَعَلَ) وهي صيغة الماضي، وهي تندرج تحت قسمٍ أكبر من أقسام الكلم يسمّى (الفعل)؛ ولذلك نقول في إعرابه إنّه فعلٌ ماضٍ، ثمّ نلاحظ في (زيد) ما يلي:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- أنّه مرفوعٌ (قرينة العلامة الإعرابيّة).
- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التّعليق).
- أنّه ينتمي إلى رتبة التّأخّر (قرينة الرّتبة).
- أنّ تأخّره عن الفعل رتبةٌ محفوظةٌ.
- أنّ الفعل معه مبنيٌّ للمعلوم.
- أن الفعل معه مسندٌ إلى المفرد الغائب، وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً (قرينة المطابقة)،

وبسبب ما سبق نقرّر أنّ (زيدٌ) هو الفاعل، ثمّ نلاحظ على (زيداً) ما يلي:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصّيغة).
- أنّه منصوبٌ (قرينة العلامة الإعرابيّة).
- أنّ العلاقة بينه وبين الفعل علاقةُ التعدية (قرينة التّعليق).

- أنّ رتبته التأخّر عن الفعل والفاعل (قرينة الرّتبة).
- أنّ هذه الرّتبة غير محفوظة (قرينة الرّتبة).

وبسبب ما سبق نقرّر أنّ (عَمراً) مفعولٌ به.[62]

وهو يرى أنّ الحركات الإعرابيّة من تأثير القيم الخلافيّة بين وظائف الكلمات في الجمل، واختلاف وظائفها في السّياق، فاختلاف الوظيفة هو السّبب في الرّفع والنّصب والجرّ، وأنّ القيم الخلافيّة لا تعمل، وإنّما تُراعى، وهي فروقٌ سلبيّة لا عوامل إيجابيّة، ومعنى ذلك أنّ القيم الخلافيّة بين أبواب النّحو سبب في اختلاف حركات الإعراب، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدّى إلى رفع الأوّل ونصب الثاني[63].

والدّكتور حسان في نظريّته متأثّرٌ بفكرة التّعليق التي أشار إليها عبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) في نظريّة النّظم[64]، فهو يفسّر التّعليق الذي أشار إليه عبد القاهر بأنّه "إنشاء العلاقات بين المعاني النّحويّة بواسطة ما يُسمّى بالقرائن اللّفظيّة والمعنويّة والحاليّة"[65]، فالتّعليق في نظره هو الفكرة المركزيّة في النّحو العربيّ، وفهمه على وجهه كافٍ وحدَه للقضاء على خرافة العمل النحويّ، فهو يُحدِّد معاني الأبواب في السّياق ويفسر العلاقات بينها بواسطة القرائن على صورةٍ أكثر نفعاً في التّحليل اللّغويّ لهذه المعاني الوظيفيّة النّحويّة[66].

ويرى حسان أنّ التّعليل في دراسة اللّغة كان مسؤولاً عن خلق نظريّة العامل[67]، وأنّ العاملَ وكلَّ ما أُثير حوله من ضجّةٍ لم يكن أكثرَ من مبالغةٍ أدّى إليها النّظر السطحيّ والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها[68].

ولكونه يؤمن بأنّ المنهج الصحيح في بحث اللغة هو المنهج الوصفيّ والبعد عن المنطق الأرسطيّ والفلسفة في درس اللغة فقد رفض فكرة العامل، يقول: "إنّ المعروفَ في كلّ منهجٍ علميٍّ من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعْنى بالإجابة عن (كيف) تتمّ هذه الظاهرة أو تلك، فإذا

تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتمّ هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجاً علميّاً..."[69]، فمنهجُ البحث في اللّغة ينبغي أن يقوم على الوصف والاستقراء، وعلى الباحث اللغويّ أن ينظر إلى اللغة باعتبارها مسلكاً اجتماعيّاً يجري في نماذجَ معينة من الأداء، وأنَّ المجتمع هو الذي يحدّدها بوساطة العرف قاصراً دراسته لها على الملاحظة والوصف والتّسجيل[70]، يقول: "الحقيقة أن لا عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكوّن من عددٍ من الطرق التّركيبيّة العرفيّة المرتبطة بالمعاني اللّغويّة، فكلّ طريقةٍ تركيبيّةٍ منها تتّجه إلى بيان معنىً من المعاني الوظيفيّة في اللّغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النّحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعليّة والرّفع دونما سببٍ منطقيٍّ واضحٍ ... المقصود من أيَّة حركةٍ إعرابيّةٍ إذاً هو الرّبط بينها وبين معنًى وظيفيّ خاصّ، وقد جاءت هذه الحركة في نمطيّة اللّغة على هذه الصورة؛ لأنّ العرف ارتضاها كذلك ..."[71]، وهو يرى أنّ فكرة العمل النّحويّ تتنافى مع التفكير المنهجيّ المستقيم؛ لأنّ الكلمات ليست ذات قدرة تأثيريّة تمكّنها من إحداث تغيّر في أوضاع كلمات أخرى[72].

وأهمّ ما نقد به القدماء[73]أنّ العاملَ النّحويّ لا يوضّح إلا قرينة واحدة لفظيّة هي قرينة الإعراب، واستدلّ بحجَّتين تبدوان تفريعاً على ما سمّاه تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد:

**الأولى:** أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثيرٍ من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الوحدات اللّغويّة، وقد عدَّد حسان المواطن التي لا يتم الإعراب فيها بالحركة الإعرابيّة الظاهرة: (الإعراب بالحذف، والإعراب المقدَّر للتعذُّر أو للثّقل أو لاشتغال المحلّ، والمحلّ الإعرابيّ للمَبنيّات، والمحلّ الإعرابيّ للجمل).

**الثانيـة:** لـو افترضـنا جـدلاً أنّ كـلَّ الوحـدات اللّغويـة المعرَبـة تظهـر فـي لفظهـا الحركـات الإعرابيّة لما تغلّبنا على ظاهرة تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد الذي يُفضي إلى اللّبس؛ لأنَّ حركة الإعراب تدلّ على أكثر من بابٍ كما يدلّ على ذلك باب الرّفع أو النّصب أو الجرّ.

وممّن أشاد بنظريّة تضافر القرائن الدّكتور أحمد علم الدّين الجندي الذي ذكر أنَّها تُغني عن نظريّة العامل التي لم يُقدّم أحدٌ نظريّةً تخلفها بحقّ غير الدّكتور تمام، فابن مضاء نفسه لم يفكّر في رفضها لُغويّاً بل نتيجة لأخذه بالمذهب الظّاهري في الشّريعة، وأنّها تنفي عنِ النّحو ما وقع فيه من القول بالحذف والإضمار والتأويل والتعليل والأصل والفرع والحكم بالشّذوذ والنّدرة والقوّة والضّعف والضرورة وتعدّد الأوجه الإعرابيّة، وهي ظواهر سبّبتْ في تضخّم النّحو وتشعُّبه[74]، وقد وضع الجندي حدوداً مركَّزةً – حسب وصفه – فاصلة بين نظريتي العامل النّحويّ وتضافر القرائن النّحويّة[75] أذكر منها:

- نظريّة العامل لم تكنْ إلّا وسيلةً توسَّل بها النّحاة إلى تفسير ظاهرة الإعراب، وأحياناً تكون العلامة الإعرابيّة قاصرةً عن التفريق بين المعاني النّحويّة، ومن هنا كان لابدّ من وجود قرائن أخرى تتضافر مع قرينة الإعراب، فكان لزاماً الأخذ بمبدأ تضافر القرائن.
- أنّ النّحاة كانوا قد استفادوا في نظريّة العامل بالمنطق، أما ارتباط الحركات الإعرابيّة بالمعنى النّحويّ في السياق فقد كان لأمرٍ اعتباطيّ لا منطقيّ.
- مبدأ تضافر القرائن أو القيم الخلافيّة يفسّر التعليق النّحويّ كلّه على حين لا يفسّر العامل النّحويّ منه إلّا قرينة الإعراب ولا مزيد.

وممّن أخذ بنظريّة القرائن الدّكتور محمّد حماسة عبد اللّطيف حيث قال: "وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة لفظيّة ومعنويّة تنتفي الحاجة إلى العامل النّحويّ وما جرّه من مشكلاتٍ في النّحو العربيّ"[76]، ورأى الدكتور محمّد محمّد يونس عليّ أنّ ما ذكره تمام من أنَّ

العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، وأنّه لا قيمةَ لها بدون النّظر إليها في إطار تضافر القرائن هو أقرب الآراء استناداً إلى الموضوعيّة وأكثرها اعتماداً على المنهجيّة والدّقّة العلميّة، فتضافر القرائن هو السبيلُ الموصِلةُ إلى المعنى النّحويّ[77].

وانتقد الدّكتور أحمد سليمان ياقوت النّظرية وسجّل مآخذ عليها واستنكر القولَ بأنّ النّحاة القدامى قرروا نظريّة العامل بعيداً عن العلاقات السّياقيّة للنّصّ وأنّ العامل النّحويّ لم يكن لينظرَ إلّا إلى العلاقات الإعرابيّة التي هي قرينة من القرائن اللفظيّة وليست كلّ القرائن، وأنّه لا علاقة لها بالمعنى الدّلاليّ[78].

ومن المآخذ على النّظريّة ما ذكره الدّكتور الجندي فمع إشادته بآراء حسّان إلا أنّه يقرّر أنَّ نظريته ينقصها عامل الاطّراد الذي هو شرطٌ أساسيٌّ لكلّ نظريةٍ، فهي مقصورةٌ على تفسير ما وقع وتبرير ما حدث من النّحاة السّابقين وحدهم، وليست هي تشريعاً للمستقبل وإنّما لماضي التّراث، وأنّ الدّكتور حسّان يضع بهذه النّظريّة أساسَ مذهبٍ كاملٍ ناضجٍ في النّحو يصلح لتفسير التغيّرات الإعرابيّة نظريّاً لكنّه صعبُ التّناول وعسيرُ التّطبيق، فهو غير مُيَسَّرٍ إلا للموهوبين، إذْ يحتاج إلى نوعٍ من البصر النافذ والحسّ اللّغويّ[79]، ويصرّح الدّكتور عبد الصّبور شاهين بعسر تطبيق القرائن، وهو يرى أنّ ربط التغيّر الشكليّ بالوظيفة ليس حلّاً نهائيّاً؛ لأنّ الشّكل الواحد قد ينتج عن وظائف كثيرة يُغني عنها جدّاً القول بالعامل، أي أنّ فكرة العامل لو لم تكن حقيقةً لغويّةً فهي ضرورةٌ تصنيفيّةٌ تختصر كثيراً من الإضراب والأنواع التي ربَّما أسفر عنها اعتبار الوظيفة في تفسير التغيّرات الشكليّة[80].

وإلى صعوبة نظريّة القرائن وعسر تطبيقها يذهب الدّكتور إبراهيم زبيدة أيضاً فيقول: "وأرى أنّ هذه الدّراسة لم تثبتْ على قدمٍ حتّى الآن؛ لأنّها مجرّدُ آراءٍ نظريّةٍ مطوَّلةٍ لم تُخْتَبَرْ جدواها في الجانب التطبيقيّ، حيث لم يتمّ على هديها وضعُ كتابٍ في النّحو يُدرَّس للطّلاب، ولاسيما المبتدئين

والشّاكِين من النّحو وصعوباته – التي لا نرى الصعوبةَ جاءت من قواعده، ولكنّها جاءت من طرائق تدريسه –وما نظنُّ أنّها تُفلح في ذلك؛ لأنّ دراسة النّحو والاهتداء إلى إعراب كلماته في ضوء القرائن المتعدّدة قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظريّة العامل"[81].

وإلى رمي نظريّة تضافر القرائن بالصّعوبة وعدم الملاءمة للمبتدئين يذهب الدّكتور عبد الله أحمد خليل إسماعيل أيضاً إذْ يرى "أنَّ ثمّة سبب يدعونا للاحتفاظ بدرس العامل هو أنّ البديل (القرائن) أشقّ على المبتدئ من العامل نفسه، وقد تهتاجنا الحاجةُ يوماً إلى الحنين إلى ما بكينا منه وأبكانا"[82].

ويرى الدّكتور عبد الوكيل الرّعيض أنَّ القرائن تتضافر وتساعد على التّوضيح فعلاً، وذلك ممّا لا نزاع فيه، وأمَّا أنَّها تُغني عن فكرة العامل فهذا مِمّا يصعبُ التسليم به، حيث إنَّ القرائن نفسها لا تُفْهَم دون معرفة العامل ونوعه ومعناه الدّلاليّ، فقرينة التّعدية والتّخصيص مثلاً لا يمكن فهمها إلّا بعد معرفة نوع العامل ومعناه وما يتطلّبه من ارتباطٍ بما بعده لِما بينهما من تعلّق معنويّ وخصوصاً في الكلام غير المضبوطِ بالشّكل[83].

ويرى الدّكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرّحمن أنَّ ربط القدماء بين العامل والعلامة الإعرابية لا يعدو أن يكون جزءاً يسيراً في بداية الأبواب النّحوية كبيانهم أنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي الفاعل هو الفعل وما يُشبهه، وأنَّ حديثهم عن العامل وأثره جزءٌ يسيرٌ إذا قيس بما يحتويه البابُ النّحويّ من مقتضيات العوامل في معمولاتها غير العلامة الإعرابيّة، ورأى أيضاً أنّ القرائن التي أتى تمام حسّان لها بتسمياتٍ جديدةٍ لم تكن غائبةً عن النّحويين وهي مذكورةٌ في كتبهم بدون هذه الاصطلاحات، فحسّان –حسب وجهة نظره– لم يأتِ بجديدٍ إلا بأن سمّى مقتضيات العامل قرائن، وجعل لكلِّ قرينةٍ اسماً فما قام به عملٌ تطبيقيٌّ لا غير، وردَّ دعوى حسان أنَّ المعرباتِ أقلّ بكثيرٍ ممّا لا تظهر عليها علامات الإعراب[84]بأنَّ أكثر الأسماء في اللّغة العربيّة

مُعْرَبة، وتظهر عليها علامات الإعراب، وصرّح بعدم فهمِ تمام حسان العواملَ وما تقتضيه من أمورٍ في معمولاتها، وأنَّ ما جاء في نظريته يؤكِّد إفادته البيِّنة من نظرية العامل ومقتضياتها المفصَّلة في الأبواب النّحويّة.

ومن العرض السابق لفكرة تضافر القرائن وما أثير حولها من نقدٍ يتضح أنّ الدكتور تمام حسّان أولاها اهتماماً كبيراً بحثاً ودرساً بالقدر الذي تستحقّه، لكنّها تبدو عسيرة التّطبيق مفتقرة لقواعده ولمبدأ الاطّراد، وهي تقوم في كثير من جوانبها على الإعمال وضوابطه، فالدّكتور تمام لا يكاد يتخلّص فيها من ربط العلامة بداعٍ سابق، وعلى ذلك فإن نظريّة تضافر القرائن بديل يعترف بالعامل ويقرّ مشروعيته.

**رابعاً–خليل أحمد عمايرة وفكرة التّحويل:**

يُعدّ الدّكتور خليل عمايرة من أعلام الفكر العربيّ المتأثّرين بالتّيار التوليديّ التّحويليّ في درس اللّغة، فقد وجد في النّظريّة التّوليديّة التي أتى بها تشومسكي أسساً يمكن من خلالها وصف التّراكيب اللّغويّة وتفسيرها فحاول تطبيقها على اللّغة العربيّة لعدم مساعدة العامل في تفسيرها التّفسير الصّحيح الموافق لمقتضى أبنيتها[85]على حسب رأيه.

يرى تشومسكي أنَّ للجمل مبنيين: مبنى ظاهريّ خارجيّ يتمثّل فيما يُقال فعلاً، ومبنى باطنيٌّ عميقٌ وهو الذي تكون فيه العلاقات المعنويّة واضحة تماماً، والذي يُنظّم العلاقة بين المَبنيين هي القواعد التّحويليّة، وهي مجموعة القواعد الصّرفيّة النّحويّة الصّوتيّة المعنويّة[86].

ويرى بعض المحدثين أنّ النظريّة التّحويلية تؤيّد مذهب العلماء القدامى في التّحليل النّحويّ، فهي تهتمّ بالجانب العقليّ في النّحو وترى أنّه الأهمّ لكي تصل منه إلى البنية العميقة، وهذا ما يتّفق والنّحو العربيّ القديم المبنيّ على منهجٍ وأسسٍ عقليّةٍ، فالنّحو القديم عندما بنى علاقاته في العلامات الإعرابيّة على مبدأ التّأثير والتّأثّر كما رأى القدامى كان يقترب من الطبيعة

الإنسانيّة، وقد صرّح الدكتور الجندي بأنّ ما تراه هذه النظريّة يؤكّد وجهة نظر أسلافنا من النّحاة العرب، ويدعو إلى ضرورة العودة إلى جهودهم حين اهتموا بقضيّة المعنى باعتبار اللّغة المنطوقة على السطح صورةً تعكس عملياتٍ عقليةً عميقةً لا مناص من فهمها لمعرفة الطبيعة الخلّاقة في اللّغة، إنّ هذا المنهج –كما يرى –أقرب إلى طبيعة الإنسان حيث أصوله العميقة في التّركيب، فالبنية العميقة عند تشومسكي تمثّل العمليّة العقليّة في اللّغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التّركيبيّ، وإنّما باعتبارها علاقات للتاثّر والتأثير في التّصوّرات العميقة، وبذلك تعود إلينا نظريّة العامل التي رفضها الوصفيّون مرةً أخرى في المنهج التحويليّ بصورتها القديمة في النّحو العربيّ[87]، ويقول الدّكتور عبده الرّاجحي: " والحقّ أنَّ قضيّة العامل – في أساسها –صحيحةٌ في التّحليل اللّغويّ، وقد عادت الآن في المنهج التّحويليّ على صورةٍ لا تبتعد كثيراً عن الصّورة التي جاءت في النّحو العربيّ"[88].

ويرى الدكتور نهاد الموسى أنّ نظريّة العامل تصلح في الدّرس التّحويليّ لِيُفَسَّرَ على ضوئها بابٌ كباب التنازع الذي يقتضي حتماً إبراز عناصر كامنة في الجملة، وأنّ التّحويليّين ذوو اهتمامٍ بنظريّة العامل وأنّهم أعادوا الاعتبار لظاهرة التّقدير.

وقد حاول عمايرة أن يدرس الأساليب اللغويّة في ضوء نتائج هذه النّظريّة ومعطياتها في كتابه (في نحو اللّغة وتراكيبها)، والفكرة الأساس فيه هي إبراز المعنى الذي يتضمّنه التّركيب، فاهتمامه بالمعنى جعله يعدّه نواةً ينطلق منها لإعادة ترتيبِ مباحث النّحو العربيّ وأبوابه بجمع التّراكيب الجمليّة المحوَّلة في عددٍ من الأبواب الكبرى على أساس المعنى لا على أساس العمل والعامل، فهو يحاول إيجاد تفسير للدّلالة اللّغويّة في الجملة من داخلها وفقَ منهجٍ يلغي القول بفكرة العامل في النّحو العربيّ.

والجمل عنده إمّا توليديّة اسميّة أو توليديّة فعليّة، وإذا طرأ عليها عنصر من عناصر التّحويل فإنّها تُصبح جملةً تحويليّةً مع بقائها على نوعها من حيث الاسميّة والفعليّة، وتكون الجمل التوليديّة لغرض الأخبار، أمّا التّحويليّة فإنّها لمعنىً جديدٍ تحوَّلَ من المعنى الذي كان للجملة التوليديّة؛ إذ إنّ التّحويل لا يكون إلا لغرضٍ يتعلّق بالمعنى[89]، وعناصر التّحويل عند عمايرة هي[90]:

1- الترتيب: إذْ يعمد المتكلّم بناءً على هذا العنصر إلى تقديم بعض المورفيمات أو تأخيرها، مغيّراً بذلك نمطَ الجملة مع احتفاظها بأصلها الذي كانت عليه في الجملة التّوليديّة، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله – تعالى – { فَإِيّايَ فاعْبُدُونِ}[91].

2- الزيادة: ويقصد بها إضافة كلمات جديدة إلى الجملة التوليديّة في مبناها لتصير تحويليّة ذات زيادة في معناها.

3- الحذف: ويعني حذف ركن رئيس في الجملة النّواة التوليديّة لغرضٍ في المعنى تتحوّل من خلاله إلى جملةٍ تحويليّةٍ، كأن نجيب بقولنا: خالدٌ، عمّن سأل: مَن حَضَرَ؟ فكلمة (خالدٌ) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة حُذِفَ ركنٌ من أركانها.

4- الحركة الإعرابيّة: تمثّل الحركة الإعرابيّة عنصر تحويلٍ ذا قيمةٍ دلاليّةٍ، فبها يمكن تحويل الجملة التوليديّة إلى جملةٍ تحويليّة ذات معنًى آخر يكون محقّقاً ما في نفس المتكلّم من معنًى يريد الإفصاح عنه، كحركة النّصب في الاسم بعد (كم) الاستفهاميّة محوَّلة عن حركة الجرّ بعد (كم) الخبريّة.

5- التنغيم: ويراد به النّبر على الكلمات في الجملة أو على كلمة واحدة فيها لإظهارها على بقيّة أخواتها لغرضٍ دلاليّ في السياق، وهو بذلك يمثّل عنصرَ تحويلٍ رئيسٍ ينقل الجملة التوليديّة من معنى الإخبار إلى جملة تحويليّة فيها معنى الاستفهام أو التقرير أو التعجّب... إلخ.

ويرى عمايرة أنّ الحركة الإعرابيّة ليست بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرفٍ جاء زيادة على الجملة التّوليديّة، فهي اقتضاء لقياسٍ لغويٍّ جاء عن العرب الأُول، رصد النّحاة له أبواباً نحويّة أعطوا لكلّ بابٍ نحويّ حالة إعرابيّة ولها حركة معينة، وهي تتغيّر اقتضاءً لعنصر من عناصر التّحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبريّة إلى معنى التّحذير أو الإغراء أو الاختصاص أو المعيّة أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبريّة، فالجملة (مُحَمّدٌ مُجتهِدٌ) إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أن يكون الخبر منصوباً محوّلاً إلى الزّمن الماضي، أمّا إذا دخلت عليها (إنّ) فإنّها تقتضي أن يكون المبتدأ منصوباً محوّلاً إلى حالة التوكيد.

وفي الجملة (لا تلعبْ وقت الدّرسِ) اقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النّهي، وفي الجملة (لا رجلَ في الدّار) اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة على المبتدأ ونقله عن موقعه الأصل (المؤخَّر) في الجملة الأصل (في الدّار رجل) واقتضى عنصر الزيادة أيضاً نفي الخبر[92].

ورأى عمايرة أن لا حاجة للإعراب التقديريّ، ففي قولنا: (إنْ يدرسْ عليٌّ فهو ناجحٌ)، يقول: "فلا وجود للحركة الإعرابيّة على (فهو ناجح)؛ لذا لا حاجة إلى القول بها، إذْ إنّ القياس اللّغويّ لا يقتضيها، ولا دورَ لها في المعنى، والقولُ بها ضربٌ من العبث"[93].

وممّن أشاد بفكر عمايرة وآرائه الدّكتور سليمان العاني الذي أسهب في تقديمه كتاب (العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه) في استحسان جهود المؤلف والثّناء عليها، يقول: "أرى أنّ كتاب (في نحو اللّغة وتراكيبها) يمثّل نقطةً هامّةً في التّحليل اللّغويّ ومنهجاً رائداً ربط المبنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدّلاليّة للظواهر التي يجيء عليها التّركيب بعامّةٍ والحركة الإعرابيّة بخاصّةٍ، فهو منهجٌ لا يتنكّر للتّراث، بل يخدم الصّالح منه، ويُبرزه أمام القائلين بعدم

صلاحيته ... إنّ هذه الرؤية وهذا المنهج يقف سامقاً أمام النظريّات المعاصرة، بل ويقوم على استيعاب عميقٍ لها لخدمة العربيّة وتراثها"[94].

وقد خصّ الدكتور أحمد عبد الله حمود العاني آراء الدّكتور خليل عمايرة ببحثٍ نقد فيه ما أنكره على النّحاة من قواعد وأحكام، وما جاء به من بديلٍ لنظريّة العامل، إنصافاً منه للنّحاة وتأكيداً على أنّ ما جاؤوا به أصحّ وأوسع ممّا وضع مكانه من بديل، وممّا انتقد به عناصر التحويل التي اعتمدها[95]:

- أنّ منها ما قد نُقل عن النّحاة خطأً.
- أنّ من هذه العناصر ما لا ينقل الجملة من التّوليديّة إلى التّحويليّة من حيث النّظر إلى المصطلح عند تشومسكي بوضعه الأوّل؛ لأنّ المعنى بعيد بين الجملتين.
- أنّ (الحذف) هو القول بالعامل أصلاً ، لكنّ المؤلّف لم يحقّق القول فيه.
- أنّ التّنغيم ظاهرة تنبّه إليها النّحاة القدامى بقدر ما لها من أثر لفظيّ في بنية الجملة النّحويّة، ولم يذكروه عنصراً مميّزاً بين معاني الجمل؛ لأنّ السياق هو الأصل في ذلك والتنغيم عنصرٌ لاحقٌ له.
- أنّ هذه العناصر لم تغنِ عن دراسة النّحو عند الأقدمين؛ لأنّها درست جانباً واحداً هو جانب المعنى ولم تحط به جميعاً، والمعنى جانبٌ تنبّه إليه النحاة، وأفاض البلاغيّون فيه، فأقاموا قسماً من دراستهم على النّحو وهو قسم المعاني.

وممّا انتهى إليه في دراسته[96]أنّ نظريّة النّحو التوليديّ التّحويليّ لم تكن بديلاً عن النّحو العربيّ، وأنّ ما جاء فيه ينطبق على نظريّة النّظم عند الجرجانيّ، وهو جانبٌ من جوانب النّحو، وليس النّحو كلّه، وأنّ الحركات الإعرابيّة كلها مهمّة في بناء النحو العربيّ، ولا يصحّ الأخذ ببعضها دون بعض.

**ختاماً:** يمكن القول إنَّ فكرة العمل ونظريّة العامل التي افترضها النحاة القدماء وعملوا بها ثبتت أمام ثورة ابن مضاء، وأمام محاولات من اقترحوا لها بديلاً، وفي ذلك تأكيدٌ على ملاءمتها اللسان العربيّ، وكفايتها في وصف الدّرس النّحويّ، وإنّهبالرّغم من البدائل المطروحة حديثاً فإنّ نظريّة العامل ظلّت صامدةً وبنفوذها القديم، وأثبتت بهذا الصّمود أنّه لم يوجد حلٌّ يُغني عن القول بوجود العامل، لذا فإنّ بدائل نظريّة العامل لم تنلِ النّجاح الذي كان يأمله أصحابها، فقد ظلّت مجرّد نظريّات تُمتدح حيناً وتذمّ أحياناً، ولم يتسنَّ لها إلى هذا الوقت ما نالته نظريّة العامل من النّفوذ والسلطان، وقد تضمّنتِ الدّراسة بعض أقوال المحدثين في جدوى بدائل نظريّة العامل، وهي أقوال تكاد تُجمع على صلاحيتها على مستوى التنظير، وعدم ذلك على مستوى التطبيق.

## هوامش البحث:

1- ينظر ظاهرة الإعراب في العربيّة لعبد الوكيل الرّعيض: 319، جمعيّة الدّعوة الإسلاميّة، ط1، 1988.

2- ينظر المدارس النّحويّة لشوقي ضيف: 38، دار المعارف، مصر، د.ت.

3- ينظر المصدر السّابق: 64 وما بعدها حيث نماذج من اهتمام سيبويه بالعوامل.

4- ينظر الظواهر اللغوية في التراث النّحويّ لعليّ أبو المكارم: 96، دار غريب، القاهرة، 2006م.

5- تيسير النّحو التعليميّ قديماً وحديثاً مع نهج تجديده لشوقي ضيف: 9، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

6- التعريفات للجرجانيّ (ت816هـ): 122، تحقيق محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.

7- العوامل المائة النحويّة في أصول العربيّة للشيخعبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ) شرح الشيخ خالد الأزهريّ الجرجاويّ (ت905هـ): 73، تحقيق البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، د . ت .

8- شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب: 64/1، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، السعوديّة، ط1، 1414هـ، 1993م.

9- المصدر السّابق: 65/1.

10- ينظر العوامل المائة النّحويّة:83 .

11- ظاهرة الإعراب في النّحو وتطبيقها في القرآن الكريم، لأحمد ياقوت: 74، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1994م.

12- ينظر الردّ على النّحاة لابن مضاء أبي العبّاس أحمد بن عبد الرحمن اللخميّ القرطبيّ (ت592هـ)، تحقيق محمّد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ، 1979م.

13- ينظر النظريّة اللسانيّة عند ابن حزم الأندلسيّ قراءة نقديّة في مرجعيّات الخطاب اللسانيّ وأبعاده المعرفيّة ، لنعمان بو قرة:17 . 19 ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.

14- الردّ على النحاة: 70.

15- ينظر دروس في كتب النّحو لعبده الراجحي: 172، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1975م.

16- ينظر إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، لعبد الله خليل إسماعيل: 107، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ط1، 1994م.

17- ينظر مجلة المجمع العراقي: 2/ 178 . 385، السنة الثانية، 1951م، والدراسات اللغوية في العراق، لعبد الجبار جعفر القزاز: 176 ، 177 ، دار الرشيد، بغداد، 1981م.

18- نشرته جمعيّة نشر العلوم والثقافة عام 1962م، وأعاد المجمع العلميّ العراقيّ نشره عام 1984م.

19- ينظر نحو التيسير، دراسة ونقد منهجيّ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري: 16 وما بعدها، 25 وما بعدها، 39 وما بعدها، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، 1404هـ، 1984م.

20- ينظر تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف: 10 – 43 حيث مدخل الكتاب، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

21- ينظر المصدر السّابق: 4، وإحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي: 104.

22- ينظر أثر ابن مضاء في حركة تيسير النّحو لحازم سليمان الحلي: 558، مجلّةالدّعوة الإسلاميّة ،ع13، 1996م.

23- ينظر الإيضاح في علل النحو للزجّاجي(ت337هـ): 70، 71، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

24- ينظر من أسرار العربيّة لإبراهيم أنيس: 169 . 232 ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، د.ت، حيث آراء المؤلِّف مفصّلة.

25- هذا المصطلح (نظريّة المعاني الإعرابيّة) استعمله الدكتور عبد الهادي الفضلي للدلالة على المقترح الذي قدّمه إبراهيم مصطفى في تفسير حركات الإعراب. ينظر دراسات في الإعراب للدكتور عبد الهادي الفضلي: 97، تهامة للنشر، جدة، السعودية، 1405هـ، 1984م.

26- ينظر إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى: 1، ط2، القاهرة، 1413هـ، 1992م.

27- المصدر السابق: 22.

28- ينظر المصدر نفسه: 31.

29- ينظر المصدر نفسه: 194، 195.

30- ينظر المصدر نفسه: 23 وما بعدها.

31- ينظر المصدر نفسه: 48، 49.

32- ينظر المصدر نفسه: 50.

33- ينظر المصدر نفسه:193.

34- ينظر في النّحو العربيّ نقدٌ وتوجيه، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربيّ، بيروت ، 1406هـ، 1986م.

35- ينظر دراسات في الإعراب للدكتور عبد الهادي الفضلي: 87، 88.

36- ينظر النّحو الجديد للشيخ عبد المتعال الصعيدي: 232، دار الفكر العربيّ، مصر، 1947م.

37- ينظر المدخل إلى دراسة النّحو العربيّ على ضوء اللغات السامية لعبد المجيد عابدين: 105- 121، 1951م.

38- ينظر نحو التيسير :47.

39- المصدر السابق: 48.

40- ينظر النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة لمحمّد أحمد عرفة: 77 وما بعدها، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.

41- ينظر في تفصيل هذه النتائج المنوال النحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، د. عزّ الدين مجدوب: 259، 260، نشر دار محمّد عليّ الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط1، 1998م

42- ينظر العامل النحويّ بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغويّ، لخليل أحمد عمايرة: 75، 76 ، 77، دار ثروت للنشر والتوزيع، جدة، 1406هـ، 1985م.

43- ينظر في تفصيل هذه المآخذ وغيرها دراسات في الإعراب: 60-65.

44- ينظر العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث لحماسة عبد اللطيف: 256، مكتبة أمّ القرى، الكويت، 1984م.

45- ينظر المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة لمحمّد محمّد يونس عليّ: 327، دار المدار الإسلاميّ، ط2، 2007م.

46- ينظر العامل النّحويّ في ميزان النقد لعبد الله الكيش: 465، مجلة الدّعوة الإسلاميّة، العدد 13، 1969م.

47- الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدّرس النحويّ، للدكتور بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن: 661، نشر شبكة الألوكة، بلد النشر: السعودية.

48- ينظر المفتاح لتعريب النّحو لمحمّد الكسار: 128، 129، المكتب العربيّ للإعلان، المكتب العربيّ للإعلان، دمشق، 1396، 1976م.

49- ينظر المصدر السابق: 52.

50- ينظر دراسات في الإعراب: 93.

51- ينظر المفتاح لتعريب النّحو: 227.

52- ينظر المصدر السابق: 170 . 172.

53- ينظر المصدر نفسه: 172، 181، 218، 227.

54- ينظر المصدر نفسه: 218، 221، 224.

55- ينظر حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليليّة تقويميّة للدّكتور إبراهيم عمر سليمان زبيدة:268، 269 ، المكتب الوطنيّ للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ط1، 2004م، نقلاً عن مجلّة كليّة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن سعود الإسلاميّة، العدد الأول:597 . 663، 1397هـ، 1977م.

56- ينظر المصدر السّابق:268، 269 ، نقلاً عن مجلّة كليّة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن سعود الإسلاميّة، العدد الأول:619.

57- ينظر دراسات في الإعراب: 92 . 96

58- ينظر في الإعراب ومشكلاته لأحمد علم الدين الجندي: 142، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، العدد 46، 1400هـ، 1980م.

59- ينظر اللّغة العربيّة معناها ومبناها لتمام حسان: 191 . 204، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت.

60- ينظر المصدر السّابق: 205 . 231، وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور تمام قسَّم القرائن في كتابه الخلاصة على أساسٍ موضوعيّ، لا على أساس كون القرينة لفظيّة أو معنويّة، مستغنياً فيه عن ثلاث قرائن معنويّة، وهي الإسناد والتخصيص والتبعيّة، والقرائن في الخلاصة خمسة أقسام: قرائن صوتيّة وقرائن صرفيّة وقرائن سياقيّة وقرائن حاليّة وقرائن نحويّة. ينظر الخلاصة النحويّة لتمام حسان: 22 –24، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420هـ، 2000م.

61- ينظر اللغة العربيّة معناها ومبناها: 232.

62- ينظر المصدر السّابق: 181، 182.

63- ينظر مناهج البحث في اللّغة لتمام حسان: 240، 241، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1406هـ، 1985م.

64- تعدّ فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجانيّ أوّل محاولة جادّة في تاريخ اللغة العربيّة لتفسير العلاقات النّحويّة القائمة بين المفردات داخل التّركيب بتجاوز أواخر الكلم، وقد أوردها في كتابه دلائل الإعجاز تحت عنوان (النظم)' والنّظم كما يعرّفه هو "تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسببٍ من بعض، وتكمن وجوه التعليق عنده في ثلاثة جوانب هي: تعلّق اسمٍ باسمٍ،

وتعلّق اسمٍ بفعلٍ، وتعلّق حرفٍ باسمٍ أو بفعلٍ. ينظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ (ت471هـ): 3 وما بعدها، تحقيق محمّد رضوان الداية وفايز الداية، دار قتيبة، ط1، 1403هـ، 1983م.

65- اللغة العربيّة معناها ومبناها: 188.

66- ينظر المصدر السابق: 189.

67- ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان: 55، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

68- ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 207.

69- اللغة بين المعيارية والوصفية: 50.

70- المصدر السابق: 22، 23.

71- المصدر نفسه: 57.

72- ينظر الخلاصة النحويّة: 110.

73- ينظر المنوال النّحويّ العربيّ: 271، 272، وينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 231، 232.

74- ينظر في الإعراب ومشكلاته: 143.

75- ينظر المصدر السابق: 142 وما بعدها.

76- ينظر العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: 204.

77- المعنى وظلال المعنى: 229، 351.

78- ينظر ظاهرة الإعراب في النّحو وتطبيقها في القرآن الكريم: 81 وما بعدها.

79- ينظر في الإعراب ومشكلاته: 144.

80- ينظر في التطوّر اللّغويّ لعبد الصبور شاهين: 175، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ، 1985م.

81- حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث:261، 262 .

82- إحياء النّحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي: 82.

83- ينظر ظاهرة الإعراب في العربيّة: 374 ، 375.

84- ينظر الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحويّ: 676-688.

85- ينظر في نحو اللّغة وتراكيبها منهجٌ وتطبيق، لخليل أحمد عمايرة: 104، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّة، 1404هـ، 1984م.

86- ينظر أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصرة، للدكتور نايف خرما: 118، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، سبتمبر 1978م.

87- ينظر في الإعراب ومشكلاته: 138-140.

88- النحو العربيّ والدّرس الحديث بحثٌ في المنهج لعبده الرّاجحي: 148، النّهضة العربيّة، بيروت، 1979م.

89- ينظر العامل النحويّ بين مؤيديه ومعارضيه: 85.

90- ينظر في نحو اللّغة وتراكيبها: 88 وما بعدها، وفي نحو اللغة وتراكيبها: 86 وما بعدها.

91- سورة العنكبوت: من الآية (56).

92- ينظر العامل النّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه:93 - 95.

93- ينظر المصدر السابق:91.

94- المصدر نفسه: 11.

95- ينظر نقد جهود المحدثين في الردّ على النّحاة الأقدمين الدكتور خليل أحمد عمايرة أنموذجاً، للدّكتور أحمد عبد الله حمود العاني: 51، 90، مجلّة جامع الأنبار للغات والآداب، العدد 22، 2016م.

96- ينظر المصدر السابق: 90.